هذا مذهب لاجتماع الساكنين وحذفت الالف الاصلية
التنوين نظير الالف في رايت زيدا الثاني ان الالف بدل من التنوين
سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول عن ابي عمرو
في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
والكساي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن البادش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف
عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها يا لان اليا ابين من الالف وهي لغة
فزاره وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من اليا وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها
همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغاتهم التخفيف
ويحتمل القلب فيهن ان يكون من القلب الاصلية وان يكون من المبدل من التنوين على الخلاف
للسابق وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور
وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على
ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القرا السبعة على خلافه فانهم اجمعوا
على الوقف على نحو ولن نفلحوا اذن ابدا بالالف لكن في حواشي مبرمات على الكتاب قال عمل الفاكهي
يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هو حرف بمنزلة لن وهي يلزن اشبه منها
بالاسما قال وهذا القول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجته وذهب ابو سعيد
على ابن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن
المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على ها الضمير
الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف
لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة
وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف
الواو بعد الهاء ومررت به بحذف اليا بعد الهاء لاستثقال الواو واليا وهل هما من
نفس الضمير كما في هو وهي او زايدتان للاشباع رجح ابن الضايع الاول والزجاج الثاني
واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان
قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو
ولا اليا من هي لتحصينهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك
قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها
متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها
في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم تدعه ولم تدعهو ولم ترمه ولم ترمهي
وادعه وادعهو وارمه وارمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة
الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رؤبة
ومهمه مغبرة ارجاوه كان لون ارضه سماوه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة
الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه
المفازة والارجا النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمايه لغبرتها لون ارضه
فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى مالك
اعشو الى ضوء ناره باثبات اليا فيهما لفظا لا خطا لما تقدم والصحيح لهند وهو
رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في

الاضمار

الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الضمير الغايبة منقولا فتحها الى ما قبله اختيارا كقوله
لست في نعم اخافه اراد اخافها فنقل حركة الهاء الى الفا بعد سلبها حركتها وحذف الالف
واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص جرى
الثاني ياؤه في ثلاث مسايل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفا كما اذا سميت
المنادى في بالفاء او الفاف اسم فاعل من وفى وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع
بفي وهذا يفي وفي الجر مررت بيفي ويبقى وتبقى بالاثبات هذا
بو في وبوعي حذفت فاؤهما لوقوعهما بين يا مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف
في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن والى هذا اشار
الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسيلة الثانية ان يكون المنقوص
محذوف العين نحو مر حال كونه اسم فاعل من ارى واصله مرءي بضم اوله وسكون ثانيه
وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الرا قبلها
وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف اليا وهي
لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقايه على اصل واحد
ساكن المسيلة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو رمنا اتنا سمعنا مناديا او
غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب حينئذ فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف
التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يايه في الوقف
لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل
والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا
قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات اليا ورجح يونس بذلك
قراة ابن كثير ولكل قوم هاد وما عند الله باق وما لهم من دونه من وال باثبات اليا
فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات لليا كهذا القاضي ومررت بالقاضي
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت
فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليها بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض
وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لتنذر
يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت اليا في المنون حالة
الوقف ان اليا انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة
من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف اليا والتنوين ثم ادخل
عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة
انواع احدها ما سقط تنوينه بغير ال وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للندا
نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف
لان الندا محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا
فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة
نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجايزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه
عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون والى ذلك اشار الناظم
بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين البيتين فصل والذي الوقف على

Copyright © King Saud University